مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ردمد 7163- 1112
http://elwahat.univ-ghardaia.dz

أثر تسيير عناصر الاحتياج في رأس المال العامل على الأداء المالي: دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للفترة (2009 – 2013)

محمد الأمين شربي[1] ، محمد حقيقة[2]

1- جامعة ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

cherbilamine@gmail.com

2- جامعة ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Mohammedhaguiga@gmail.com

الملخص -

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر تسيير عناصر الاحتياج في رأس المال العامل على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وقد تم تطبيق نماذج الانحدار البسيط، لعينة تضم ستين (60) مؤسسة جزائرية صغيرة ومتوسطة خلال الفترة 2009- 2013.

وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة تأثير حقيقة لنسبة نمو الاحتياج في رأس المال العامل على الأداء المالي، بالإضافة إلى وجود تأثير لسياسة تسيير حساب المخزونات على الأداء المالي لهذه المؤسسات، وأخيرا وجوب الحرص على التسيير الجيد لحسابات العملاء والموردين.

الكلمات المفتاحية-

احتياج لرأس المال العامل، أداء مالي، مخزونات، حسابات الموردين وحساب العملاء.

The impact of need of working capital management on financial performance: A case study of a sample of small and medium Algerian firms during (2009 – 2013)

Abstract -

The objective of this study is to measure the impact of managing the need of working capital elements on financial performance of Algerian small and medium firms, A regression models have been applied for 60 Algerian firms through the period 2009 – 2013.

The main results show that there is a real relationship between the increase in need of working capital ratio and the financial performance, Also there is an impact of Inventories account policy management on financial performance, and finally the study give attention to client receivables accounts and accounts payable which should be good managed.

Key words -

Need of working capital, financial performance, inventories, receivables account and accounts payable.

تمهيد

يتناول هذا المقال موضوع تأثير عناصر الاحتياج في رأس المال العامل على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، لذا سنحاول من خلال هذا الدراسة معرفة ما هي المتغيرات لعناصر الاحتياج في رأس المال العامل التي تؤثر على الأداء المالي والممثل في نسبة المردودية المالية.

وسعيا منا لتحقيق الأهداف المرجوة فقد تم تقسيم هذا المقال إلى محورين، ففي المحور الأول سنقوم بعرض للجانب النظري للدراسة وكذا المنهجية والأدوات المستخدمة، أما المحور الثاني فسنحاول فيه معرفة مدى تأثير

عناصر الاحتياج في رأس المال العامل على الأداء المالي انطلاقا من معطيات لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية خلال الفترة 2009 – 2013.

نستخدم في هذا المقال طريقة الانحدار الخطي البسيط والمتعدد وهذا للإجابة عن الإشكالية المطروحة، من خلال تطبيق جميع الصيغ الممكنة واختيار الصيغة الأحسن في كل مرة، وعليه يمكن تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى السؤالين التاليين:

- هل يوجد تأثير لكل من نسبة النمو للاحتياج في رأس المال العامل ونسبة الموردون إلى الاستهلاكات الوسطية، على نسبة المردودية المالية ؟
- هل يوجد تأثير لكل من نسبة العملاء إلى رقم الأعمال ونسبة المخزونات إلى الاستهلاكات الوسطية، على نسبة المردودية المالية ؟

أولا : مفاهيم أساسية حول الأداء المالي والاحتياج في رأس المال العامل

تعد عملية تقييم الأداء المالي من أهم الوظائف داخل المؤسسة، نظرا إلى اهتمام إدارة المؤسسات بزيادة ثروة المساهمين وتقييم الأداء الاقتصادي للوحدات الفرعية في المؤسسة، وترجع أهمية تقييم الأداء المالي داخل المؤسسة بتأثرها الشديد لجميع المتغيرات التي تحصل داخل المؤسسة، وعليه سنحاول في هذا المبحث دراسة وتقديم إطار نظري لكل من الأداء المالي والاحتياج في رأس المال العامل الذي يعتبر أحد المتغيرات المؤثرة على التوازن المالي.

1- الأداء المالي

ليس من السهل تحديد مفهوم دقيق للأداء المالي وذلك نظرا لاختلاف وجهات النظر بين الكتاب والباحثين، ومنه سنورد فيما يلي مجموعة من التعاريف :

1- يعرف الأداء المالي على أنه قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، وتحقيق فائض من أنشطتها من أجل مكافأة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة. [1]

2- هو أداة للتعرف على الوضع لمالي القائم في المؤسسة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء المؤسسة أو لأداء أسهمها في السوق في يوم محدد وفترة معينة. [2]

3- يعرف الأداء المالي على أنه عبارة عن دراسة وتحليل جوانب القوة التي تكتنف إنجاز الأنشطة سواء مستوى الفرد أو المنظمة أو أي جزء من أجزائها. [3]

تعريف استنتاجي: يعرف الأداء المالي على أنه تعظيم للنتائج وذلك من خلال تحسين المردودية، والذي يستوجب على المؤسسة الحرص على الاستغلال الأمثل لمواردها المتاحة، وكذا تحقيق الأهداف المحددة مسبقا من طرف الإدارة.

2- أهمية تقييم الأداء المالي

إن لعملية تقييم الأداء المالي أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسة حيث تكمن فيما يلي : [4]

---

[1] دادان عبد الغاني، **قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات نحو إسراء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2007، ص: 36 .

[2] محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، الطبعة الأولى، دار حامد، عمان الأردن، 2010 ص: 46.

[3] بوطرة فضيلة، **دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2007، ص: 54.

[4] عادل عشي، **قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002 ، ص: 15.

- ✓ متابعة ومعرفة نشاط وطبيعة المؤسسة؛
- ✓ متابعة ومعرفة الظروف المالية والاقتصادية المحيطة بالمؤسسة؛
- ✓ المساعدة في إجراء عملية التحليل ومقارنة وتقييم البيانات؛
- ✓ المساعدة في فهم البيانات المالية.

3- الاحتياج في رأس المال العامل

يولد النشاط العادي للمؤسسة احتياجات تمويل (على المدى القصير) في الفترة التي تفصل بين شراء المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج وتحصيل إيرادات المبيعات، حيث أن هذه الاحتياجات مترتبة عن دورة الاستغلال للمؤسسة، وعليه سنحاول فيما يلي التعريف بالاحتياج في رأس المال العامل.

تعريف الاحتياج في رأس المال العامل

لكي تنشط المؤسسة لابد لها من شراء المواد الأولية هذا قبل عملية بيع المنتجات، ولكي تحافظ على عملائها يجب عليها أن تمنحهم آجال للدفع والسداد، بعكس هذا وأن تعمل من جهة أخرى على توطيد العلاقة مع مورديها من أجل منحها مهلة للتسديد، كل هذا ممثل في مشروع يستلزم احتياج مستمر للمؤسسة. [1]

لقد وردت عدة تعاريف للاحتياج في رأس المال العامل في مجال مالية المؤسسة على عدة أوجه نذكر منها:

[1] Jonathan berk et Peter de marzo, **finance d'entreprise**, France, imprim'Vert, juin 2009, P: 859.

- يعرف الاحتياج في رأس المال العامل على أنه الجزء من احتياجات الاستغلال الذي لم يتم تغطيته من مصادر تمويل لأقل من سنة. [1] كما يعرف الاحتياج في رأس المال العامل على أنه ناتج عن الفارق الزمني بين التحصيلات والتسديدات للتدفقات المرتبطة بأنشطة الاستغلال في المؤسسة. [2] فالاحتياج في التمويل مرتبط إذن بطول دورة الاستغلال، والتي ترتبط كذلك بمدة دوران المخزون وبمدة العمليات الإنتاجية وبمدة الاعتماد المنوح للعملاء وكذا مدة القرض الممنوح من طرف الموردين. [3]

4- علاقة الاحتياج في رأس المال العامل بالأداء المالي

دورة الاستغلال يترتب عليها احتياجات دورية متجددة يجب تغطيتها بمصادر تمويلية دورية أيضاً، إذ تتوسع احتياجات دورة الاستغلال نتيجة لنمو النشاط، ويظهر هذا الاحتياج من خلال التباعد الظرفي بين زمن إتمام عملية البيع وزمن التسوية المالية، ومنه على المؤسسة أن تقوم بتمويل المخزونات، وتسديد تكاليف الإنتاج والتشغيل ومنح إعتمادات مالية في شكل آجال ممنوحة للعملاء، ومن جهة أخرى تتلقى المؤسسة إعتمادات مالية في شكل آجال يمنحها المورد لها والتي تتمثل في موارد الاستغلال، وعلية تتجلى أهمية الاحتياج في رأس المال العامل في تحقيق التوازن في دورة الاستغلال، ومن ثم تحقيق التوازن المالي

---

[1] ناصر دادي عدون، عبيرات مقدم، قربة معمر، **دراسة الحالات في المحاسبة ومالية المؤسسة**، الطبعة الأولى، دار المحمدية العامة: الجزائر، ص: 74.

[2] ليلى مقدم، **سياسات تسيير عناصر الاحتياج في رأس المال العامل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2008 ص: 09.

[3] J.BARREAU et J.DELAHAYE, **Gestion Financière**, 10 Edition, DUNOD ,Paris, 2000, P: 395.

للمؤسسة ككل، وعليه فالاحتياج في رأس المال العامل له أثر كبير على الأداء المالي للمؤسسة وهو ما سنحاول اختباره منه من خلال هذه الدراسة التطبيقية.

بعد ما تطرقنا إلى المفاهيم المتعلقة بالأداء المالي والاحتياج في رأس المال العامل، باعتباره مؤشر يعكس الوضعية المالي للمؤسسة، سنحاول في هذا المقال اختبار مدى تطابق الجانب النظري – تأثير الاحتياج في رأس المال العامل على الأداء المالي- مع الواقع العملي، أي معرفة مدى تأثير تسيير عناصر الاحتياج على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسط الجزائرية وهذا قصد الإجابة على إشكالية الدراسة.

للإلمام أكثر بالجانب التطبيقي للدراسة ارتأينا أن نتناول كل من تعريف بعينة الدراسة، وطريقة جمع وتلخيص المعطيات، التعريف بمتغيرات الدراسة، وكذا الأدوات الإحصائية والقياسية والبرامج المستخدمة في معالجة المعطيات المجمعة، كما سيتم عرض، تحليل، تفسير ومناقشة نتائج الدراسة.

- ✓ **أولا :عرض لمنهجية وأدوات الدراسة**

1- عينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من مجموعة مؤسسات صغيرة ومتوسطة تم اختيارها بطريقة عشوائية، بحيث غطت مناطق مختلفة من الوطن على غرار ورقلة، تقرت، الجزائر العاصمة ...الخ. وعليه حرصنا على أكبر عينة ممكنة من المؤسسات وذلك لإمكانية تعميم نتائج الدراسة على بقية المؤسسات الأخرى، ومنه تمحورت دراسة الحالة ضمن عينة تحتوي على 60 شركة في قطاعات مختلفة وأماكن متنوعة، حيث وفرت العينة 92 مشاهدة ممثلة في القوائم المالية السنوية لهذه المؤسسات للفترة ما بين 2009- 2013.

بعد جمع المعلومات تمكنا من الحصول على القوائم المالية لـ 60 مؤسسة بشكل نهائي حيث يمكن تصنيفها وفق معايير رقم الأعمال حسب الجدول التالي:

توزيع عينة الدراسة حسب رقم الأعمال:

بعد تقسيمنا لعينة الدراسة حسب رقم الأعمال المحقق للنشاط، لاحظنا تمركز المؤسسات حول الفئة 10 000 kd إلى 100 000 kd، حيث بلغت نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه الفئة 43.33 % وهي النسبة الأكبر، أما فيما يخص باقي النتائج فالجدول التالي يبرز تصنيف المؤسسات حسب رقم الأعمال، حيث اعتمدنا على هذا التقسيم نظراً لأهمية رقم الأعمال في الدراسة.

توزيع عينة الدراسة حسب رقم الأعمال الوحدة (10^3 دج)

الرقم	التصنيف	التكرار	النسبة ٪
1	أقل من 1 000 دج	05	08.34
2	من 1 000 دج إلى 10 000 دج	11	18.33
3	من 10 000 دج إلى 100 000 دج	26	43.33
4	أكثر من 100 000 دج	18	30.00
المجموع		60	100,00

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على القوائم المالية للمؤسسات

2- **متغيرات الدراسة**

اعتمدنا في دراستنا على خمس متغيرات لمعرفة العلاقة بين عناصر الاحتياج في رأس المال العامل والأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

الاحتياج في رأس المال العامل

يعتبر الاحتياج في رأس المال العامل في دراستنا كمتغير مستقل، وسنحاول دراسة تأثير تسيير عناصره على الأداء المالي للمؤسسات محل الدراسة، وعليه تم تقسيمه إلى أربعة نسب مالية لتسهيل طريقة العمل، حيث أن اختيار النسب المفسرة للمتغير المستقل BFR يقوم على أساس أهميتها في حساب

(تركيب BFR) لأن النسبة BFR/CAHT تعبر عن كمية الأموال المحتجزة من إجمالي CAHT المحقق في المؤسسة والتي تكون ممثلة أساساً في :

مخزونات لم تبع بعد؛ حقوق على العملاء لم يتم تحصيلها، ديون للموردين لم يتم تسديدها.

وعلى هذا الأساس وكذا لأهمية عناصر الاستغلال المؤثرة في BFR مقارنة بعناصر خارج الاستغلال فقد توقفنا في اختيارنا على هذه العناصر الثلاثة المفسرة والمكونة للاحتياج في رأس المال العامل.

ومنه قمنا بحساب هذه النسب لكل المؤسسات على مدى سنوات الدراسة انطلاقا من القوائم المالية لها 1❖. وذلك باستخدام برنامج Excel والجدول التالي يلخص النسب المالية المقترحة للدراسة:

النسب المالية المستخدمة في الدراسة

الرمز	النسبة
X 1	BFR / رقم الأعمال
X 2	الموردون / الإستهلاكات الوسطية
X 3	العملاء / رقم الأعمال
X 4	المخزونات / الإستهلاكات الوسطية

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على الشرح السابق

الأداء المالي

يعتبر الأداء المالي في هذه الدراسة كمتغير تابع والذي تم تمثيله بنسبة " المردودية المالية" وهي النتيجة الصافية على الأموال الخاصة، وهي تعبر عن مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق النتائج، حيث اخترنا هذه

❖ تتمثل القوائم المالية في الميزانية وجدول حسابات النتائج لسلسة من السنوات والتي يبلغ عددها 92 سنة (مشاهدة).

النسبة لتمثل الأداء المالي وهذا لطبيعة وخصوصية البيانات المتوفرة عن المؤسسات محل الدراسة، وعليه من خلال هذا البحث سنحاول الكشف عن العلاقة بين نسبة المردودية المالية مع كل نسبة من النسب الأربعة التي سبق ذكرها.

3- الأدوات المستخدمة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات اعتمدنا على عملية جمع الوثائق كأداة من أدوات البحث العلمي قصد تحليل الوضعية المالية للمؤسسات، ومعرفة أثر تسيير عناصر الاحتياج في رأس المال العامل على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم جمع البيانات المالية والمتمثلة في الميزانيات وجدول حسابات النتائج لعينة من المؤسسات عددها 60 مؤسسة، والتي تسمح بحساب بعض النسب والتي تم التطرق لها من قبل قصد الإجابة عن إشكالية الدراسة.

ثانيا : عرض، تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

سنتناول فيما يلي تطبيقاً على تأثير تسيير عناصر الاحتياج في رأس المال العامل على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وذلك من خلال استعمال البرامج لمعرفة هذه العلاقة، والهدف من هذا التطبيق هو التقرب أكثر من الواقع واختبار ما تم التوصل إليه في الجانب النظري واختبار فرضيات الدراسة، وفي الأخير استخلاص النتائج ومناقشتها.

بعد تجميع الحسابات والقوائم المالية المتحصل عليها من طرف المؤسسات ضبط النسب المالية المستخدمة في البحث، سنحاول معرفة تأثير كل نسبة من نسب المتغيرات المستقلة (الاحتياج لرأس المال العامل إلى رقم الأعمال، الموردون إلى الاستهلاكات الوسطية، العملاء إلى رقم الأعمال والمخزونات إلى الاستهلاكات الوسطية) على المتغير التابع (نسبة المردودية المالية) في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

من خلال هذه البحث سنقوم بدراسة تأثير كل عنصر من عناصر الاحتياج على الأداء المالي لهذه المؤسسات، وهذا توافقا مع أهداف البحث لمعرفة العناصر التي تؤثر على الأداء المالي وهو ما سنعتمده في الدراسة بدلا من النموذج التجميعي.

الفرع الأول : نتائج التمثيل النقطي للمتغيرات

من أجل معرفة هذا التأثير سنحاول نمذجة العلاقة ما بين نسبة المردودية المالية (y) بدلالة كل من النسب المستقلة (Xi) من أجل معرفة ما يلي:

وجود من عدم وجود الدلالة للتأثير؛

التأثير النسبي لكل متغير مستقل على نسبة الرفع المالي.

ولأنه ليس لدينا صيغة للعلاقة تربط ما بين نسبة المردودية المالية RCP كمتغير تابع بدلالة كل المتغيرات المستقلة السابقة الذكر، سنحاول الاعتماد على التمثيل النقطي لـ 92 مشاهدة بواسطة معطيات المؤشرات، فإذا كان هذا الانتشار على شكل خط مستقيم تكون العلاقة خطية، وإذا كان الانتشار على شكل قطع مكافئ تكون العلاقة أسية.

بعد استخراج النتائج الأولية لاختبار النماذج للمتغيرات الإحصائية لاحظنا عدم وجود معنوية إحصائية لهذه النماذج، وعليه سنقوم بتقدير مجمل المعادلات الخطية والغير خطية الممكنة ثم نختار أحسن معادلة منها.

الفرع الثاني: نتائج الدراسة باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد

بعد صياغة جميع النماذج القياسية المحتملة [1] ❖ لدراسة تأثير كل من(نسبة النمو للاحتياج ونسبة الموردين إلى الإستهلاكات الوسطية وكذا تأثير نسبة العملاء إلى رقم الأعمال و نسبة المخزونات إلى الإستهلاكات

❖ تم صياغة كل النماذج المحتملة واختيار النموذج الأمثل منها.

الوسطية) على نسبة المردودية المالية، تم اعتماد أحسن نموذج في كل متغير وهو كالتالي:

النموذج الأول : تأثير نسبة النمو للاحتياج على نسبة المردودية المالية

المعادلة الخطية	β0	β1	Prob- F st	R^2	Akaite	Schwarz	D W
$y = \beta0 + \beta1 X1$	0,0014	0,2206	0,2206	0,0166	1,791	1,846	1,58
$y = \beta1 X1$	–	0,473	–	-0,102	1,884	1,911	1,39
$Ln (y) = \beta0 + \beta1 X1$	0	0,0324	0,0324	0,0595	3,3102	3,371	0,1442
$Ln (y) = \beta1 X1$	–	0,0235	–	-1,502	4,262	4,239	0,1559
$y = \beta0 + \beta1 Ln(X1)$	0,4265	0,1065	0,1064	0,03483	1,3873	1,448	1,3455
$y = \beta1 Ln(X1)$	–	0,0003	–	0,0264	1,3696	1,4	1,3885
$Ln (y) = \beta0 + \beta1 Ln(X1)$	0	0,0382	0,03816	0,0664	3,341	3,408	0,1486
$Ln (y) = \beta1 Ln(X1)$	–	0	–	-1,007	4,0765	4,1099	0,33

الجدول (01)

المصدر : من إعداد الباحثان بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (Eviews3)

من خلال الملاحظة للجدول السابق الممثل للنموذج الكلي لدراسة تأثير نسبة النمو لـ BFR على المردودية المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يمكن القول أن هناك تأثيراً سلبياً لنسبة الاحتياج في رأس المال العامل إلى رقم الأعمال لهذه المؤسسات عند درجة حرية 05 ٪ من خلال القيمة السالبة - 0.2717= c ، وعليه فنسبة المردودية المالية تسير عكس اتجاه نسبة النمو للـ BFR أي كلما زادت نسبة النمو للاحتياج بـ 1 وحدة تنخفض نسبة المردودية بـ 0.281 وحدة، وعليه كلما زادت قيمة BFR المعياري فهذا يعني أن الأموال

المجمدة في دورة الاستغلال قد زادت، مما يخلق للمؤسسة عسر مالي سبب عدم دوران عناصر BFR لذا تجدها تلجأ هذه المؤسسات للاستدانة (خاصة منها قصيرة الأجل والتي عادة تكون معدلات الفائدة عليها كبيرة)، ومنه إن استمرت حالة هذه المؤسسات على هذا النحو فإنها سيؤثر على أدائها المالي في الأجل المتوسط.

وعليه يجب على هذه المؤسسات التحكم في هذا العامل والاستفادة منه لتحسين الوضعية المالية لها، أما عن قيمة معامل التحديد للنموذج الكلي فهي تساوي 6.64 ٪ وعليه فإن النسبة ضعيفة، أما النسبة المتبقية 93.46 ٪ فتتحكم فيها متغيرات أخرى خارج نسبة النمو للاحتياج في رأس المال العامل، ومن هنا يمكن القول أن هذا النموذج ضعيف نوعا ما لتفسير علاقة تأثير نسبة نمو BFR على الأداء المالي المؤسسات الصغيرة والمتوسط الجزائرية محل الدراسة.

من خلال ما سبق نستنتج بأن:

1- نسبة النمو للاحتياج في رأس المال العامل تأثرا على نسبة المردودية المالية بحيث توجد علاقة عكسية بين المتغيريين؛

2- بما أن نسبة النمو للاحتياج لها علاقة عكسية مع نسبة الأداء المالي، وجب على هذه المؤسسات أن تقوم بتسيير قاسي وفعال لعناصر الاحتياج لرأس المال العامل للتحكم فيه لتحسين الأداء المالي لها من جهة والتأكد من السير الحسن لأدائها من جهة أخرى؛

3- على المؤسسات إتباع سياسات حديثة ومدروسة لتسيير حسابات العملاء والموردون وكذا حسابات المخزون لديها؛

4- الدوران البطيء لعناصر الاحتياج قد يسبب للمؤسسات حالة عسر مالي وعليه تلجأ إلى الاستدانة لسد هذا العجز.

بعد ما قمنا باختبار النموذج القياسي الأول ومن أجل تقدير α_0 و β_1 يجب علينا إرجاع المعادلة على شكل خطي وهو كالتالي:

$$Ln\ y = \ln(\alpha_0\ x_1^{\beta 1})$$

$$Ln\ y = \ln \alpha_0 + Ln\ x_1^{\beta 1}$$

$$Ln\ y = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1\ Ln\ x_1$$

$$Ln\ \hat{\alpha}_0 = \hat{\beta}_0 \rightarrow \hat{\alpha}_0 = e^{\beta 0}$$

وفي الأخير تتحصل على الصيغة الأخيرة للنموذج كالتالي:

$$\hat{y} = 0.104999 \times X^{-0.273468}$$

حيث يفيدنا هذا النموذج في تقدير أو للتنبؤ بنسبة المردودية المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائر مستقبلا، وذلك بإعطاء قيمة لسبة النمو للاحتياج في رأس المال العامل.

النموذج الثاني : تأثير نسبة الموردين إلى الاستهلاكات الوسطية على نسبة المردودية المالية

الجدول (02)

المعادلة الخطية	β0	β2	Prob- F st	R^2	Akaite	Schwarz	D W
y = β0 + β2 X2	0,0077	0,5909	0,5908	0,0032	1,805	1,8599	1,552
y = β2 X2	–	0,1166	–	-0,0789	1,8625	1,89	1,4913
Ln (y) = β0 + β2 X2	0	0,36	0,36	0,0111	3,3604	3,4213	0,0316
Ln (y) = β2 X2	–	0,0611	–	-1,5569	4,2845	4,3149	0,105
y = β0 + β2 Ln(X2)	0,0462	0,6325	0,6325	0,0026	1,735	1,79	1,7411
y = β2 Ln(X2)	–	0,0058	–	-0,0442	1,7584	1,7864	1,6828
Ln (y) = β0 + β2 Ln(X2)	0	0,2022	0,2021	0,0221	3,3662	3,428	0,0539
Ln (y) = β2 Ln(X2)	–	0	–	-0,5532	3,8024	3,8333	0,676

المصدر : من إعداد الباحثان بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (Eviews3)

من خلال الملاحظة للجدول السابق الممثل للنموذج الكلي لدراسة تأثير نسبة الموردين إلى الاستهلاكات الوسطية على المردودية المالية، يمكن القول أنه لا توجد علاقة ارتباط أو تأثيرا لنسبة الموردين إلى الاستهلاكات الوسطية على المردودية المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعليه فهذه النسبة لا تأثر على الأداء المالي ميدانيا، ويمكن إرجاع ذلك إلى عدم وجود سياسة واضحة لتسيير حساب الموردين من قبل هذه المؤسسات، وأن عملية التفاوض معهم ليست جيدة، كما يمكن إرجاع ذلك إلى عدم استقرار أسعار المواد المشتراة مما يزيد في معامل ترجيح الموردين، وبالتالي لا توجد علاقة واضحة بين نسبة الموردين إلى الاستهلاكات الوسطية على نسبة المردودية المالية لهذه العينة من المؤسسات.

ومنه يمكن القول أن على هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسط تعديل سلوكها وسياساتها بالنسبة لحساب الموردين لديها، وتحسين القدرة التفاوضية والحرص على الحصول على أطول مدة لتسديد ديونها.

أما فيما يخص معامل التحديد للنموذج الكلي فنسبته تساوي 02.21 ٪ وهي نسبة ضعيفة جداً. أما النسبة المتبقية 97.79 ٪ فتتحكم فيها متغيرات أخرى خارجة عن هذه النسبة، وعليه يمكن القول أن هذا النموذج ضعيف وغير صالح لتفسير علاقة تأثير نسبة الموردون إلى الاستهلاكات الوسطية على الأداء المالي المؤسسات الصغيرة والمتوسط الجزائرية محل الدراسة.

من خلال ما سبق نستنتج بأن:

1- أظهرت نسبة الموردين إلى الاستهلاكات الوسطية للمؤسسات عن عدم وجود أي علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية مع نسبة المردودية المالية، يتضح من ذلك أن تسيير حساب الموردين لا يخضع إلى دراسة جيدة ودقيقة؛

2- على هذه المؤسسات مراجعة طريقة تسيير حساب الموردين لديها وتحسين قدرة التفاوض مع متعامليها؛

3- الحرص على الحصول على آجال طويلة لتسديد ديونها.

النموذج الثالث : تأثير نسبة العملاء إلى رقم الأعمال على نسبة المردودية المالية

الجدول (03)

المعادلة الخطية	β0	β3	Prob- F st	R^2	Akaite	Schwarz	D W
y = β0 + β3 X3	0,0087	0,4421	0,4421	0,0065	1,8017	1,8565	1,5643
y = β3 X3	–	0,0847	–	-0,0729	1,8569	1,8843	1,5059
Ln (y) = β0 + β2 X2	0	0,3813	0,3813	0,0102	3,3613	3,4222	0,0281
Ln (y) = β3 X3	–	0,0824	–	-1,5736	4,291	4,3214	0,0894
y = β0 + β3 Ln(X3)	0,0142	0,4061	0,406	0,008	1,8245	1,8809	1,6402
y = β3 Ln(X3)	–	0,134	–	-0,0642	1,8722	1,9	1,6017
Ln (y) = β0 + β3 Ln(X3)	0	0,3178	0,3177	0,014	3,382	3,444	0,0326
Ln (y) = β3 Ln(X3)	–	0	–	-0,8491	3,9835	4,0149	0,3998

المصدر : من إعداد الباحثان بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (Eviews3)

من خلال الملاحظة الدقيقة للجدول السابق الممثل للنموذج الكلي لدراسة تأثير نسبة العملاء إلى رقم الأعمال على المردودية المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يمكن القول أنه لا توجد علاقة ارتباط أو تأثيرا لنسبة العملاء إلى رقم الأعمال على نسبة المردودية المالية، وعليه فهذه النسبة لا تأثر على الأداء المالي ميدانيا، ويمكن تفسير ذلك بأن هذه المؤسسات لا تتبع سياسة مدروسة لتسيير حساب العملاء لديها، ومنه يجب تعديل سلوك المؤسسات بالنسبة لحساب عملائها، أما فيما يخص معامل التحديد للنموذج الكلي فنسبته تساوي 0.014 ٪ وهي نسبة ضعيفة جداً.

من خلال ما سبق نستنتج بأن:

1- أظهرت نسبة العملاء إلى رقم الأعمال للمؤسسات عن عدم وجود أي علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية مع نسبة المردودية المالية، يتضح من ذلك أن تسيير حساب العملاء قد لا يتم بطريقة جيدة؛

2- لتحسين نسبة العملاء إلى رقم الأعمال يجب السهر على تحسين عملية سير هذا الحساب، ولهذا وجب على المؤسسات إتباع عدة سياسات منها تحديد حد أعلى لكل زبون، وكذا اعتماد بعض طرق الدفع مثل الاقتصاص المباشر من الحساب البنكي ... الخ؛

3- الحرص على منح العملاء آجال قصيرة ومناسبة لتسديد مستحقاتهم.

النموذج الرابع : تأثير نسبة المخزونات إلى الاستهلاك الوسطية على نسبة المردودية المالية

الجدول (04)

المعادلة الخطية	β0	β4	Prob- F st	R^2	Akaite	Schwarz	D W
$y = \beta0 + \beta4\ X4$	0,0078	0,7527	0,7526	0,0011	1,8072	1,862	1,5466
$y = \beta4\ X4$	–	0,1312	–	-0,0811	1,8646	1,892	1,5044
$Ln\ (y) = \beta0 + \beta4\ X4$	0	0,2963	0,2963	0,0145	3,357	3,4179	0,0366
$Ln\ (y) = \beta4\ X4$	–	0,0299	–	-1,5164	4,2685	4,2989	0,1333
$y = \beta0 + \beta4\ Ln(X4)$	0,1828	0,5197	0,5196	0,0051	1,8635	1,9218	1,5633
$y = \beta4\ Ln(X4)$	–	0,0081	–	-0,017	1,8615	1,8906	1,4954
$Ln\ (y) = \beta0 + \beta4\ Ln(X4)$	0	0,7376	0,7375	0,0016	3,4	3,4634	0,0057
$Ln\ (y) = \beta4\ Ln(X4)$	–	0	–	0,5918	3,8388	3,8705	0,4774

المصدر : من إعداد الباحثان بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (Eviews3)

من خلال الملاحظة الدقيقة للجدول السابق الممثل للنموذج الكلي لدراسة تأثير نسبة المخزونات إلى الاستهلاكات الوسطية على نسبة المردودية المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، يمكن القول أن هناك تأثيراً ايجابياً لنسبة المخزونات إلى الاستهلاكات الوسطية لهذه المؤسسات عند درجة حرية 05 ٪ من خلال القيمة الموجبة 0.589881 = ß^4 ، وعليه يجب على المؤسسات تحسين هذه النسبة وذلك بالتحكم في تخفيض الاستهلاكات الوسطية وهذا للرفع في نتيجة المؤسسة الأمر الذي يحسن يزيد في مستوى نسبة المردودية المالية، وكذالك يدل على التسيير الجيد لحساب المخزون لدى هذه المؤسسات.

من خلال ما سبق نستنتج بأن :

1- نسبة المخزونات إلى الاستهلاكات الوسطية تأثرا على نسبة المردودية المالية بحيث توجد علاقة طردية بين المتغيرين؛

2- بما أن المخزونات إلى الاستهلاكات الوسطية لها علاقة طردية مع نسبة الأداء المالي، يجب على هذه المؤسسات أن تقوم بتسيير جيد للمخزون للتحكم فيه وهذا باستخدام مجموعة قواعد من بينها اعتماد الجرد الدوري والمستمر للمخزون لتحسين الأداء المالي لها؛

3- وجود دلالة إحصائية بين المتغيرين يدل على الأهمية الكبيرة لحساب المخزونات في النشاط لدى هذه العينة من المؤسسات؛

4- الحرص على تسريع دوران المخزونات وهذا لتقليل تكاليف التخزين.

بعد ما قمنا باختبار النموذج القياسي الرابع ومن ثم تحديد الشكل الرياضي للنموذج القياسي كما يلي:

$$Ln\ y = ß\hat{}4\ ln(\ x4\ )$$

$$Y = \ X4ß4$$

$$Ln\ y = Ln\ (\ X4ß4\ \ )$$

$$Ln\ y = {}^{\beta}4 * Ln\ x4$$

$$y\hat{} = x4^{\beta\hat{}4}$$

وفي الأخير تتحصل على الصيغة الأخيرة للنموذج كالتالي:

$$\hat{y} = X_4^{0.589881}$$

لقد تم التعرض في هذا البحث إلى الجوانب الأساسية للدراسة والمتمثلة في كل من طريقة وأدوات جمع المعلومات، التي يمكن من خلالها التوصل إلى المعطيات وتلخيصها ومعالجتها وكذا تحديد عينة الدراسة ومتغيراتها، وبعد هذه الخطوة قمنا بعرض، تحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها انطلاقا من المعطيات التي تم تلخيصها ومعالجتها، ومن ثم اختبار فرضيات الدراسة، ويمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها في هذا الفصل كالتالي:

- الاحتياج في رأس المال العامل يعد عنصرا هام في نشاط المؤسسة ويؤثر على أدائها المالي؛
- تبين لنا من خلال الدراسة عدم وجود أثر لتسيير حساب الموردين على نسبة المردودية المالية لهذه المؤسسات؛
- تهتم هذه المؤسسات بتسيير حساب المخزون كثيراً وهو ما تفسره وجود علاقة بين نسبة المخزونات إلى الإستهلاكات الوسطية مع نسبة المردودية المالية؛
- المردودية المالية للمؤسسات تتأثر ببعض مكونات الاحتياج في رأس المال العامل.

خلاصة –

هدفنا من خلال تناول هذه الدراسة إلى معالجة موضوع أثر تسيير عناصر الاحتياج في رأس المال العامل على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، فحاولنا مناقشته من خلال الإجابة على الأسئلة المطروحة للدراسة والتي تمحورت حول مدى أثر تسيير عناصر الاحتياج في رأس المال العامل على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية من خلال الجانبين النظري والتطبيقي.

وعلى ضوء ما ورد في هذه الدراسة يمكن القول بأن مفهوم الاحتياج في رأس المال العامل مرتبط بدورة الاستغلال في المؤسسة وبالتسيير في المدى القصير بتحليل التطور لما تمتلكه المؤسسة وما تحتاج إليه في المدى القصير، حيث أن نشاط هذه الأخيرة يتوجب منا بالإضافة إلى القيم الثابتة توفر عناصر أخرى تتمثل في المخزونات والمدينون من العناصر التي يتم عليها نشاط المؤسسة لتوليد إنتاج فائض العملية الاقتصادية بها من جهة، ومن جهة أخرى هناك مصادر قصيرة الأجل المتمثلة في الديون الممنوحة من الموردين ومصادر أخرى التي تمول جزءاً من الأصول والتي تتمثل في الأصول المتداولة. وفي حالة نقص هذه المصادر مقارنة مع تلك الموارد يجب على المؤسسة أن تبحث عن جزء آخر وهو ما يسمى باحتياجات رأس المال العامل حتى تضمن السير العادي لدورة استغلالها.

وعليه ركزت دراستنا على عنصر الاحتياج في رأس المال العامل والذي يمثل أهم مصدر للتمويل الداخلي للمؤسسة، فمن خلال دراستنا وتحليلنا لإشكالية بحثنا والمتمثلة في : ما أثر تسيير عناصر الاحتياج في رأس المال العامل على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، وانطلاقا من ذلك قمنا في الجانب النظري إلى التطرق إلى ماهية الاحتياج في رأس المال العامل والأداء المالي، أما في الجانب التطبيقي فقمنا بدراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، لنخلص في النهاية إلى جملة من النتائج التي من

خلالها يمكن تأكيد صحة أو خطأ الفرضيات ومن ثم الإجابة على الإشكالية الرئيسية للموضوع.

المراجع -

1. دادان عبد الغاني، **قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات نحو إسراء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2007، ص: 36 .
2. محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، الطبعة الأولى، دار حامد، عمان الأردن، 2010 ص: 46.
3. بوطرة فضيلة، **دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك**، رسالة ماجستير،(غير منشورة)، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2007، ص: 54.
4. عادل عشي، **قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002 ، ص: 15.
5. Jonathan berk et Peter de marzo, **finance d'entreprise**, France, imprim'Vert, juin 2009, P: 859.
6. ناصر دادي عدون، عبيرات مقدم، قربة معمر، **دراسة الحالات في المحاسبة ومالية المؤسسة**، الطبعة الأولى، دار المحمدية العامة: الجزائر، ص: 74.
7. ليلى مقدم، **سياسات تسيير عناصر الاحتياج في رأس المال العامل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2008 ص: 09.
8. J.BARREAU et J.DELAHAYE, **Gestion Financière**, 10 Edition, DUNOD ,Paris, 2000, P: 395.